

محضر إجتماع لجنة البيئة - الصناعة والبحث العلمي**مع الدكتور / علي أبو سنة - الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة****الأحد الموافق ١٢ مارس ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية**

عقدت لجنة البيئة - الصناعة والبحث العلمي بالجمعية إجتماعاً مع الدكتور / علي أبو سنة - الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة وقد عقد اللقاء برئاسة المهندس/ مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي والأستاذ/ حسين لطفي - رئيس لجنة البيئة وبحضور الدكتورة/ أمنية فهمي نائب رئيس لجنة البيئة والأستاذ/ أحمد منير عز الدين - نائب أول رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي والمهندسة / ليديا عليوة - مدير عام تكنولوجيا وبحوث تغير المناخ بجهاز شئون البيئة وبحضور مجموعة من رؤساء ونواب اللجان التخصصية بالجمعية وممثل من مكتب الإلتزام البيئي والتنمية المستدامة بإتحاد الصناعات المصرية وعدداً من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين بمختلف القطاعات الاقتصادية المتنوعة وذلك في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الأحد الموافق ١٢ مارس ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

"كافة المستجدات التي سيكون لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية المختلفة**في إطار قانون البيئة المصري والقواعد الدولية المتعلقة بتغير المناخ."**

بدأ المهندس/ مجد المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية حديثة موضحاً

الدور الكبير لوزارة البيئة ولجهاز شئون البيئة في النهوض بالصناعة مؤكداً على قوة العلاقة بين البيئة والصناعة فلا يوجد تقدم صناعي بدون محددات وضوابط بيئية تحقق الإستدامة، وأشاد سيادته بتولي القيادات الشابة من القطاع الخاص للمناصب التنفيذية في الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بالإستثمار، وتابع سيادته أن الفكر الحالي للحكومة أصبح مختلف وأن هناك خطوات سريعة ومتوافقة مع القطاع الصناعي.

وأوضح سيادته أن لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية كانت أول من طالب بالإستعانة بالقطاع الخاص والمكاتب الإستشارية في مشروعات البنية التحتية، وتابع سيادته أنه جاري توقيع بروتوكول تعاون مع نقيب المهندسين في هذا الشأن، مشيراً إلى أن عدم وجود تنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية يؤدي إلى إهدار الوقت في حين أن الميكنة تسرع بشكل كبير عملية الإستثمار والنمو الاقتصادي.

وأوضح سيادته أن الموافقة على ضم عدد كبير من المكاتب الإستشارية سيحدث إنجازاً كبيراً في التراخيص وهو الهدف الرئيسي من الرخصة الذهبية، وطالب سيادته بزيادة الدعم لمكتب الإلتزام البيئي بإتحاد الصناعات نظراً لدوره الهام في تطوير الصناعة بجانب أهمية التوسع في الإستعانة بالمكاتب الإستشارية، وأشار سيادته بأهمية التوسع في قبول منح الجهات الأجنبية مثل البنك الأوروبي وذلك لإعادة الإعمار والتنمية EBRD والإتحاد الأوروبي لدعم صناعة التبريد بالتحول إلى بديل غاز الفريون.

وأوضح الأستاذ/ حسين لطفي - رئيس لجنة البيئة بالجمعية أن التوافق مع معايير البيئة يساهم في زيادة الصادرات ومن مشاركة القطاع الخاص في الشركات التي تمتلكها الدولة، وأشار سيادته إلى أهمية توافق جميع الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية مثل الكهرباء مع البيئة باعتبارهم من أهم القطاعات الأكثر إنتاجاً للإنبعاثات الكربونية والإستفادة من التمويلات الخاصة بالجوانب البيئية في تمويل مشروعات الطاقة النظيفة للقطاعات المختلفة، ومن لن يتوافق مع الاشتراطات البيئية المحلية و الدولية لن يتمكن من التصدير وإيجاد مشتريين لمنتجاته.

وأكد الدكتور / علي أبو سنة - الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة على دعم وزارة البيئة للمستثمرين الجادين وبما يتوافق مع الإشتراطات البيئية، والعمل على تسهيل الإجراءات للحصول على التراخيص والموافقات البيئية اللازمة، وحل المشاكل والمعوقات التي تواجههم.

وأكد سيادته على حرص وزارة البيئة من خلال جهاز شئون البيئة على تذليل كافة العقبات والمعوقات التي تواجه عمل الصناعة المصرية، والعمل على تسهيل وتيسير عملية الإستثمار في الصناعة، مشيراً إلى قيام وزارة البيئة بإنشاء نظام لإستصدار الموافقات البيئية وتيسير الإجراءات من خلال لجنة مشتركة من جهاز شئون البيئة وهيئة التنمية الصناعية يحصل من خلالها المستثمر على تلك الموافقة في أسرع وقت ممكن، كما تم ربط ذلك إلكترونياً، والموافقة على زيادة عدد الباحثين العاملين داخل الجهاز في تقييم الأثر البيئي لتسريع عملية دراسة الموافقات البيئية، والبدء في مراجعة قوائم تقييم الأثر البيئي للمشروعات والأنشطة المختلفة.

وأشار سيادته إلى إجراء العديد من دراسات تقييم الأثر البيئي للعديد من المشروعات الخاصة بالصناعة، مؤكداً على أن دراسات تقييم الأثر البيئي أحد أهم نجاح تلك المشروعات مع التأكيد على عدم وجود آثار بيئية تنعكس سلباً عليها مستقبلاً، مشيراً إلى إصدار ١٧٧ موافقة بيئية للمشروعات الصناعية خلال الفترة القليلة الماضية، كما تم العمل على تسهيل إجراءات إصدار الموافقات البيئية للمنشآت الصناعية لتصدر خلال ٧ أيام في حال إستيفاء كافة الإشتراطات، بدلاً من إنتظار المستثمر ٦٠ يوماً للحصول على تلك الموافقة.

وأضاف سيادته إلى أن وزارة البيئة قامت بإنشاء وحدة الإستثمار البيئي بقرار من وزيرة البيئة لخدمة الإستثمار البيئي لتسهيل إجراءات الحصول على الموافقات البيئية، مشيراً إلى أن الجهاز يعمل على الدفع بملف المحميات الطبيعية ودعم الإستثمار فيها.

وأضاف سيادته أن مؤتمر المناخ COP٢٧ والذي إستضافته مصر بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر الماضي يعد من أنجح المؤتمرات السابقة على جميع المستويات اللوجستية والفنية والتمويلية، فضلاً عن القرارات الجريئة الصادرة عنه والتي لم تؤخذ في تاريخ المؤتمرات من قبل، مؤكداً على نجاح الدولة المصرية المنقطع النظير في استقبال ١٢١ رئيس دولة وحكومة، و٥٢ ألف مشارك، إضافة إلى تنظيم ١٥٠٠ حدث بالمنطقتين الخضراء والزرقاء بالمؤتمر، مشيراً إلى وقوف الدولة المصرية بكل شموخ أمام كافة الدول المتقدمة لإستصدار قرار بإنشاء صندوق تمويل الخسائر والأضرار الموجه للدول النامية غير المسؤولة وغير المتسببة في تلك الإنبعاثات، مؤكداً على مواصلة العمل مع الجانب الإماراتي المستضيف للقمة المقبلة لتغير المناخ cop٢٨ للحفاظ على تلك المكتسبات.

وأشار سيادته إلى دعم وزارة البيئة لمجال الصناعة المصرية من خلال مشروع التحكم الصناعي في التلوث بالمرحلة الثالثة حيث تبلغ مساهمة البرنامج أكثر من ١٣٠ مليون يورو، كما تم التوقيع خلال مؤتمر المناخ COP٢٧ على استكمال المرحلة الرابعة للمشروع تحت مسمى الصناعات الخضراء بمبلغ ٢٧٥ مليون يورو كمنح وقروض للقطاع الصناعي في مجالات الطاقة والمخلفات والهيدروجين الأخضر وكجزء مكمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار سيادته إلى قيام الوزارة من خلال مؤسسة الطاقة الحيوية التابعة لها بإنشاء وحدات البيوجاز لتحويل روث الحيوان والمخلفات الزراعية لإنتاج سماد وغاز يمكن استخدامه في العملية الصناعية، مشيراً إلى السماح بالإستزراع السمكي في بعض البحيرات داخل المحميات الطبيعية، كما نعمل على إعادة تأهيل البحيرات المصرية وذلك على مستوى محافظات الجمهورية وبعضها في نطاق المحميات بناء على اشتراطات بيئية صارمة.

وأكد سيادته على دعم الدولة المشروعات البيئية من خلال حوافز إستثمارية وميزات ضريبية بقانون الإستثمار لتشجيع الإستثمارات الخضراء، مشيراً إلى أن هناك قطاعات لها الأولوية ومنها الطاقة الجديدة والمتجددة والهيدروجين الأخضر وإعادة تدوير المخلفات وصناعة الأكياس البلاستيكية أحادية الإستخدام، كما تبنت الدولة معايير الإستدامة البيئية والتي تستهدف إلى أن تمثل المشروعات الخضراء نسبة ١٠٠٪ من الخطة الإستثمارية للدولة بحلول عام ٢٠٣٠، مشيراً إلى بلوغ تلك النسبة ٤٠٪ حتى الآن، كما أطلقت مصر السندات الخضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- إصدار الموافقات البيئية ومراجعة التصاريح المعطلة من خلال لجنة مشتركة مع هيئة التنمية الصناعية لتقييم الأثر البيئي حيث تجتمع اللجنة لمراجعة كافة الدراسات بما يسمح بإصدار الموافقات خلال ٧ أيام عمل.
- نظام الجمع والفرز من أهم التحديات التي تواجه إدارة منظومة المخلفات للحصول على مخرجات لها قيمة مضافة لاستخدامها كبديل للفحم وتأثير ذلك على الصناعة حيث أن تكلفتها أقل من الفحم.
- ضرورة زيادة معدل تجميع المخلفات وإعادة التدوير وتشجيع القطاع الخاص ودعم المصنعين للدخول في هذا المجال.
- ضرورة دراسة الإستفادة من مخلفات الملابس الجاهزة في إعادة التدوير وبالتالي مواكبة المعايير الدولية حيث يوجد نحو ٤٠ ألف طن في المصانع من قصاصات الأقمشة.
- ضرورة تبني مفهوم البناء الأخضر بإستخدام مواد البناء غير الملوثة من خلال حوافز ضريبية لتشجيع الإقتصاد الأخضر بجانب حوافز للمستثمرين في الطاقة.
- أهمية زيادة عدد المكاتب الإستشارية لإعتماد دراسات الإثر البيئي، مع ضرورة تغيير الكود المصري للبناء والمواصفات لزيادة الإهتمام بالأثر البيئي والحفاظ على البيئة
- بجانب تبني جهاز شئون البيئة توعية موظفي الدولة.
- دور وحدة الإستثمار البيئي هي خدمة الإستثمار البيئي من خلال تسهيل إجراءات الحصول على الموافقات البيئية.
- تحديد أماكن مخصصة للإستثمار بالمحميات الطبيعية لتشجيع منتج السياحة البيئية بها.
- الإهتمام بالإستزراع السمكي في بعض البحيرات داخل المحميات الطبيعية بشروط معينة والتي يتم السماح بها بما لا يؤثر على النظام الأيكولوجي للمحمية.
- ضرورة دعم الدولة المشروعات البيئية من خلال حوافز إستثمارية وميزات ضريبية بقانون الإستثمار لتشجيع الاستثمارات الخضراء.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / مجد المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي والأستاذ/ حسين لطفي - رئيس لجنة البيئة بالجمعية بتوجيه الشكر إلى الدكتور/ علي أبو سنة - الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.